الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة

بين دولة الإمارات العربية المتحدة و جمهورية إندونيسيا

www.moec.gov.ae/cepa

المحتويات

1. حالة استراتيجية
2. أهداف اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة
3. التشاور حول المفاوضات التجارية
4. الأثر الاقتصادي

حالـــة استراتيجية

المقدمة

تعد اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات وإندونيسيا إحدى الركائز الأساسية لأجندة التجارة الخارجية الجديدة لدولة الإمارات، والتي تم إعلانها في سبتمبر 2021 للتكيف مع التحديات الاقتصادية العالمية والتي لا يزال العالم يتعافى منها جراء تداعيات جائحة COVID-19، حيث سعت دولة الإمارات إلى توسيع العلاقات التجارية الثنائية مع الدول ذات التفكير المماثل وتعزيز قدرتها التنافسية العالمية، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، وجذب المواهب العالمية الرائدة، وتعزيز مكانة الدولة مركزاً عالمياً للتجارة والأعمال والابتكار.

وكدولة تقع في موقع جغرافي مميز بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، تلعب التجارة دورًا مهماً في جهود الإمارات لمضاعفة حجم اقتصادها إلى 3 تريليونات درهم بحلول عام 2030. واليوم، يمثل الاقتصاد غير النفطي لدولة الإمارات أكثر من 70% من ناتجها المحلي الإجمالي، وتمتد شبكتها اللوجستية إلى أكثر من 400 مدينة عالمية. ويعتبر نموذج اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة محوريًا في جهود الدولة لزيادة الصادرات بنسبة 50% في السنوات القليلة المقبلة وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام طويل الأجل من خلال جذب الاستثمارات في القطاعات ذات الأولوية.

وقد كانت إندونيسيا شريكًا رئيسيا في تكليل هذه الجهود بالنجاح. تعد إندونيسيا رابع أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان، وأكبر دولة إسلامية في العالم، ومركز تجاري طويل الأمد في قلب الممر الجنوبي-الجنوبي الناشئ، وتتمتع إندونيسيا بالقدرة على تعزيز سلاسل التوريد الرئيسية حول العالم، وخلق فرص جديدة في الاقتصاد الحلال.

وتم تصميم الاتفاقية لتكون منصة جديدة لهذه الجهود من خلال تحفيز التدفقات التجارية، وتحسين الوصول إلى الأسواق، وإزالة الحواجز أمام التجارة وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص، وستفيد هذه الاتفاقية المستهلكين والمصنعين والمستثمرين، وستدفع النمو وترفع مستويات المعيشة وتخفض الأسعار عندما تكون هناك حاجة ماسة إليها. وتلتزم دولة الإمارات بخلق فرص اقتصادية جديدة للمستقبل وضمان أن تعم فائدة الاتفاقية مع إندونيسيا على الجميع.

الانتعاش
الاقتصادي

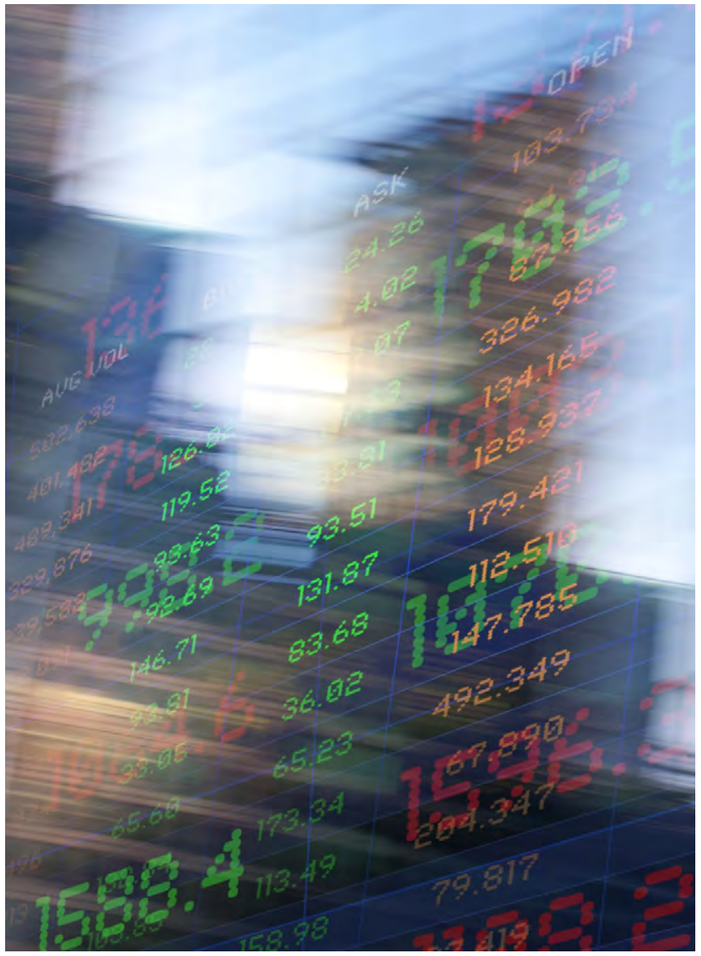

لطالما كانت التجارة أمرًا حيويًا بالنسبة لدولة الإمارات. فمن التوابل واللآلئ في أيامنا الأولى إلى براميل النفط أطلقت شرارة تحولنا إلى اقتصاد عالمي حديث، ووفرت حركة الأفراد ورأس المال والخدمات والأفكار مصدرًا للثروة والفرص والابتكار.

وبعد الخروج من الوباء ومواجهة مشهد اقتصادي جديد، يجب أن تظل دولة العالم منفتحة على التبادل التجاري والاستثماري المستمر. وعلى الرغم من تأثير كوفيد والضغط اللاحق على سلاسل التوريد، تواصل الإمارات التزامها بالتعاون الاقتصادي والاستراتيجي مع المجتمع الدولي. وتُبنى طموحاتنا في النمو على الانفتاح على الأسواق العالمية والتدفق الحر للسلع ورؤوس الأموال، وتؤكد اتفاقيتنا مع إندونيسيا مجددًا على قناعتنا بأن التعددية تظل أفضل وسيلة لخلق الفرص في عالم سريع التغير. وستعمل اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة الإماراتية الإندونيسية على تعزيز كفاءة واستدامة وقوة سلاسل التوريد الحيوية في آسيا وتأمين مستقبل اقتصادي أقوى وأكثر مرونة لكلا البلدين.

الإمارات وإندونيسيا
حليفان رئيسيان

تعتمد اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة الإماراتية الإندونيسية على 47 عامًا من العلاقات الثنائية القوية، وتؤسس لشراكة طموحة تخلق فرصًا جديدة للمصدرين والمصنعين، وتدفع الاستثمار إلى القطاعات ذات الأولوية، وتخلق منصة للتعاون في البحث والتطوير.

وتتمتع الإمارات وإندونيسيا بالفعل بعلاقات تجارية قوية. وفي عام 2022، بلغت القيمة الإجمالية للتجارة البينية غير النفطية ما يقرب من 4.1 مليار دولار أمريكي، ونمت بنسبة 31 % مقارنة بعام 2021 و112% من عام 2020. كما صنفت الإمارات في المرتبة الأولى كشريك تجاري غير نفطي لإندونيسيا في عام 2022. وتمثل 24% من تجارة إندونيسيا غير النفطية مع الدول العربية. علاوة على ذلك، ونظرًا لكونها دولًا بأغلبية مسلمة وذات توزيع ديموغرافي من الشباب ومتعدد الأعراق ومتعدد الأديان وتاريخ تجاري قوي، فإن الاتفاقية تعكس المصالح والقيم والطموحات المشتركة العديدة للدولتين.

وتعد إندونيسيا أيضًا أكبر أرخبيل في العالم وعاشر أكبر اقتصاد من حيث القوة الشرائية. وستوفر الاتفاقية للمصدرين والمستثمرين الإماراتيين بوابة للاقتصاد الآسيوي سريع النمو، مما يوفر فرصًا للتوسع في قطاعات مثل الخدمات اللوجستية والطاقة والسياحة. في المقابل، تفتح الصفقة فرصا للوصول إلى الأسواق أمام الصادرات الإندونيسية الرئيسية مثل المنتجات الزراعية والذهب والبلاستيك والصلب. ومن خلال المصالح والرؤى المشتركة، تواصل الإمارات وإندونيسيا العمل معًا لتعزيز تنمية التجارة والاستثمار والابتكار والتصدي للتحديات العالمية من الأمن السيبراني والتجارة إلى العمل المناخي والرعاية الصحية والتعليم، وتساعد شراكة الإمارات مع إندونيسيا في بناء مستقبل أكثر ازدهارًا للبلدين.

تعزيز مكانة الإمارات
كمركز عالمي للأعمال

يعد برنامج اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة، الذي تم إطلاقه في سبتمبر 2021 لوضع الأسس للخمسين عامًا القادمة من النمو الاقتصادي، أمرًا أساسيًا لتعزيز مكانة الإمارات كمركز تجاري إقليمي ودولي رئيسي. وترتبط أجندة التجارة الجديدة بمجموعة من السياسات والإصلاحات الملائمة للأعمال التجارية التي مهدت مسارات للمستثمرين والمواهب، وساعدت في إنشاء منظومة نابضة بالحياة للشركات في جميع قطاعات الصناعة.

وتوفر الإمارات للمصنعين والمصدرين في إندونيسيا منصة لا مثيل لها للتوسع في منطقة الشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا من المنظومة القانونية والتجارية إلى التنافسية الدولية وقوانين الملكية الأجنبية بنسبة 100% وإجراءات التأسيس الفعالة ومجموعة متنوعة من المناطق الحرة والموارد البشرية ذات الكفاءة العالية وتعدد الجنسيات والبنية التحتية اللوجستية الحديثة.

والأهم من ذلك، أن 28% من إجمالي تجارة الإمارات في عام 2022 عبارة عن إعادة تصدير، فسوف تساعد اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة الإماراتية الإندونيسية على تسريع حركة البضائع عبر موانئ دولة الإمارات ومطاراتها ذات المستوى العالمي إلى 400 مدينة تتصل بالدولة مباشرة.

تنمية الاقتصاد الحلال

ستساعد اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة الإماراتية الإندونيسية في تطوير وتوسيع الاقتصاد الحلال. وتتضمن الاتفاقية فصلاً محددًا يلزم الطرفين بالترويج للقطاعات الإسلامية، بما في ذلك قطاعات الأغذية والأزياء والتمويل والسياحة والمستحضرات الطبية، وستساعد في تعزيز الامتثال الحلال عبر فئات المنتجات المختلفة.

ومن المتوقع أن تبلغ قيمة الاقتصاد الحلال العالمي 3.2 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2024 على مستوى العالم، مما يجعله أحد أسرع القطاعات نموًا في النظام المالي العالمي، وبالنسبة لدولة الإمارات، فهو منصة رئيسية للتنويع الاقتصادي. وبلغ طلب المستهلكين على المنتجات الحلال بين أعضاء منظمة الدول الإسلامية 1.7 تريليون دولار أمريكي في عام 2021، وهو ما يمثل 79% من الإنفاق العالمي في هذا القطاع.

نظرًا لأن إندونيسيا واحدة من بين 20 دولة مصدرة عالمية لمنتجات الاقتصاد الحلال، فإن العلاقات القوية يمكن أن تساعد في تسريع نمو هذا الاقتصاد والمساعدة في سد عجز تجاري في هذا القطاع قدره 63 مليار دولار أمريكي بين دول منظمة التعاون الإسلامي.

الفرص لرواد الأعمال والمستثمرين

تعد هذه الاتفاقية علامة فارقة لكل من دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إندونيسيا حيث تمثل حقبة جديدة من التعاون بين البلدين وتبشر بالتقدم والازدهار لكلا البلدين.

الفوائد الرئيسية لـ "اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة":

- **توفير اليقين والوصول إلى الأسواق لشركات الخدمات الإماراتية** من خلال تأمين التزامات من إندونيسيا بشأن الوصول إلى السوق والمنافسة العادلة في قطاعات الخدمات الرئيسية في الإمارات، مثل الخدمات المالية وخدمات النقل، فضلاً عن خدمات البناء والصحة والسياحة. تضع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة أيضًا قواعد واضحة وشفافة للتجارة، مما يحسن سهولة ممارسة الأعمال التجارية لشركات قطاع الخدمات الإماراتية التي تتطلع إلى التوسع في إندونيسيا وتصدير الخدمات إلى الخارج.

- **تقليص الحواجز أمام التجارة في السلع من خلال إجراءات جمركية أبسط،** وخفض التعريفات الجمركية أو ازالتها، ووضع قواعد حديثة للتجارة. ستمكن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة المصدرين الإماراتيين الجدد أو الحاليين إلى إندونيسيا من التجارة بسهولة أكبر وبتكاليف أقل، مع إفادة المستهلكين الإماراتيين أيضًا.

- **خلق فرص جديدة في الاقتصاد الحلال** من خلال تضمين فصل يُلزم كلا الطرفين بتعزيز المجالات الحالية والمستقبلية لواحد من أسرع القطاعات نموًا في العالم.

- **حماية حقوق الملكية الفكرية** بإطار عمل أقوى من معايير منظمة التجارة العالمية. سيعزز هذا الابتكار في العلوم والتكنولوجيا وغيرها من الصناعات القائمة على المعرفة.

- **تشكيل قواعد التجارة الرقمية** لضمان حماية المستهلك عبر الإنترنت، والسماح بالتدفق الحر للبيانات، وتمكين استخدام التقنيات الرقمية في الأعمال التجارية مع الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية. تعطي دولة الإمارات الأولوية للاقتصاد الرقمي أولاً، وسيؤدي هذا إلى تقليل العقبات أمام الشركات الإماراتية العاملة في الاقتصاد الرقمي، مما يساعد على تحفيز الاستثمار في التقنيات الجديدة وتسريع التحول الرقمي في الدولة.

- **تعزيز التعاون بشأن التحديات العالمية المشتركة** من خلال روابط اقتصادية أقوى. تشجع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات إندونيسيا المزيد من الشراكة والتعاون في مجالات القضايا العالمية مثل تطوير التكنولوجيا الجديدة والسياسات والممارسات البيئية والزراعة والغابات ومصايد الأسماك.

- **تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة** من تصدير السلع والخدمات إلى إندونيسيا. تعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة من الأمور الأساسية لاقتصاد دولة الإمارات الحديث القائم على المعرفة. ويمثل القطاع 95% من الشركات العاملة في دولة الإمارات ويساهم بأكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات. ستوفر الاتفاقية منصة للشركات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في الدولة للتوسع والنمو في أسواق جديدة وحيوية، مع تعزيز الوصول إلى العملاء والشبكات وسبل التعاون وآليات التوسع.

- **تبادل أفضل الممارسات** مع اغتنام الفرصة لاستخدام اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة كنقطة انطلاق للتوسع في الأسواق الآسيوية.

فتح فرص جديدة للشركات الإماراتية:

- للمرة الأولى، في العديد من القطاعات، أصبحت الشركات الإماراتية الآن قادرة على التنافس على بعض مشتريات الحكومة الإندونيسية على أساس غير تمييزي.

- تستفيد صادرات الإمارات الآن من الإعفاء الجمركي، بما في ذلك البتروكيماويات والسيراميك وبعض منتجات الصلب.

- كما حققت اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة الإماراتية الاندونيسية وصولاً أفضل إلى الأسواق للتجارة في قطاعات الخدمات مثل الرعاية الصحية والتوزيع والتعليم والنقل والبناء والاتصالات والسياحة والتمويل والتأمين.

أهداف اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة

الأهـــداف العـــامة

بالنسبة لدولة الإمارات، فإن الهدف الأساسي لاتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع إندونيسيا هو دعم القطاع الخاص من خلال تقليل الحواجز أمام الصادرات الإماراتية، وحماية المصالح الإماراتية المتنافسة في الخارج، وضمان قواعد تجارية عادلة وشفافة. ومن خلال اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة، يمكن للشركات الإماراتية الآن الدخول والمنافسة بسهولة أكبر في السوق الإندونيسية وتصدير منتجاتها وخدماتها إلى إندونيسيا بتكاليف أقل.

كما تهدف دولة الإمارات إلى تعزيز الشراكة الاقتصادية طويلة الأمد مع إندونيسيا والبناء على علاقاتهما الاقتصادية الوثيقة والالتزام المشترك بالتنمية الاقتصادية والازدهار البشري.
أقامت الإمارات وإندونيسيا علاقات دبلوماسية لمدة 45 عامًا، ومهدت علاقاتهما التجارية والاستثمارية القوية الطريق لهذه الاتفاقية، والتي ستحول العلاقات الاقتصادية الثنائية، وتفتح طرق التجارة الناشئة بين إفريقيا وآسيا، وتعزز تحرير التجارة العالمية وتدفع النمو الاقتصادي في عالم ما بعد الجائحة.

دفعت تحديات الركود الاقتصادي العالمي والإقليمي الأخير الإمارات إلى تنويع تجارتها. ويتمثل طموح دولة الإمارات في اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع إندونيسيا في زيادة مرونة سلسلة التوريد في دولة الإمارات وتأمين اقتصادها المستقبلي من اضطرابات سلاسل التوريد والصدمات الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، تعمل دولة الإمارات بنشاط لتحسين كفاءة سلاسل التوريد للتجارة العالمية من خلال التقنيات الجديدة وتعزيز قدرات سلسلة القيمة اللوجستية الأفضل في فئتها.

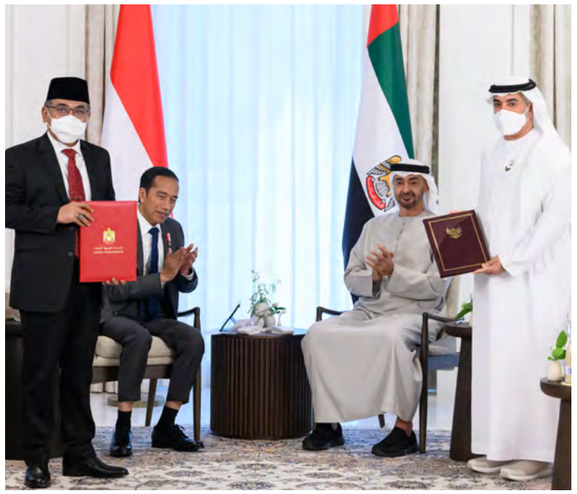

بينما تحكم اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة الإماراتية الإندونيسية قواعد التجارة بين البلدين، فإنها تأخذ في الاعتبار الترتيبات والالتزامات الدستورية لدولة الإمارات وتبني على الالتزامات الدولية الحالية للدولة. والأهم من ذلك، يتمثل الهدف من اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة في تحقيق أهداف التجارة والاستثمار في دولة الإمارات من دون المساومة على المستوى العالي للمعايير وإجراءات الحماية في دولة الإمارات للمستهلكين في الدولة.

نظرة عامة على الفصول

التجارة في البضائع

النفاذية إلى أسواق البضائع

- ضمان المنافسة العادلة مع المنتجات الإماراتية من خلال حظر استخدام دعم الصادرات في تصدير المنتجات الإندونيسية المتجهة إلى الإمارات.
- وضع قواعد صارمة على إجراءات ترخيص الاستيراد لضمان أن هذه الإجراءات لا تخلق حواجز غير ضرورية أمام المنتجات الإماراتية التي تدخل السوق الإندونيسية.
- يؤسس قاعدة لتوسيع نطاق إلغاء التعريفة الجمركية على السلع في المستقبل.
- إنشاء آلية مشتركة للتشاور بين دولة الإمارات وإندونيسيا حول الإجراءات غير الجمركية التي قد تخلق حواجز أمام التجارة.

تسهيل الجمارك والتجارة

- تعزيز التعاون بين سلطات الجمارك الإماراتية والإندونيسية لضمان إجراءات جمركية واضحة وفعالة ضرورية لتبسيط حركة البضائع عبر الحدود.
- يُلزم كلا الطرفين بتنفيذ ترتيب الاعتراف المتبادل لبرامج المشغل الاقتصادي المعتمد (AEO) لكل منهما، مما يوفر للإمارات وإندونيسيا إمكانية الوصول إلى مزايا سلسلة التوريد المهمة، بما في ذلك المزايا الجمركية واللوجستية وقليل من ضوابط الأمان والامتثال، في كل منهما.

العوائق الفنية للتجارة

- التأكد من أن قواعد المنتج المعتمدة من قبل كل دولة، مثل اللوائح الفنية (على سبيل المثال: حجم المنتج، والوزن، والتعبئة، والمكونات، ووضع العلامات، ووضع العلامات، وما إلى ذلك) وإجراءات تقييم المطابقة (على سبيل المثال: إجراءات أخذ العينات، والاختبار، والتفتيش، والتقييم، والاعتماد والموافقة، وما إلى ذلك) غير تمييزية ولا تخلق عقبات غير ضرورية أمام التجارة.
- تسهيل تبادل المعلومات والتعاون بين دولة الإمارات وإندونيسيا بشأن اللوائح الفنية وإجراءات تقييم المطابقة لتعزيز الفهم المتبادل لقواعد المنتجات الخاصة ببعضهما البعض وزيادة الشفافية فيما يتعلق بالأهداف والأسباب المنطقية لقواعد المنتج المقدمة أو المعتمدة من قبل كل دولة.

معايير الصحة والصحة النباتية

- إنشاء آلية مفصلة بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية التي تحمي صحة الإنسان، والنبات، مع ضمان أن مثل هذه التدابير لا تخلق حواجز غير مبررة للتجارة.
- تعزيز الاتصال، التشاور، والتعاون بين الأطراف، وخاصة بين السلطات المختصة للطرفين.
- التأكد من أن إجراءات حماية صحة الإنسان والنبات التي ينفذها أحد الأطراف لا تخلق حواجز غير مبررة أمام التجارة.
- تعزيز الشفافية وفهم تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية لكل طرف.

قواعد المنشأ

- تحدد قواعد المنشأ الشروط التي تحكم أهلية المنتجات المتداولة بين الإمارات وإندونيسيا والتي يمكن أن تستفيد من معاملة التعرفة التفضيلية (مثل تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية) بموجب الاتفاقية. للتأهل لمعاملة تعريفة تفضيلية، يجب أن تستوفي المنتجات المصدرة من الإمارات أو إندونيسيا أحد المعيارين التاليين:
- التحول الجوهري: يجب أن تكون القيمة المضافة (أي الحد الأدنى لمتطلبات المحتوى المحلي) 35% على الأقل من سعر تسليم المصنع للمنتج النهائي.
- القواعد الخاصة بالمنتج (PSRs) : سيتم الاتفاق على القواعد الخاصة بالمنتج في غضون سنة واحدة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وستكون بشكل أساسي على معايير تصنيف التعرفة (CTH).
- أي سلع منتجة في مناطق حرة تفي بمعايير قواعد المنشأ المذكورة أعلاه يمكن أن تستفيد أيضًا من المعاملة التفضيلية بموجب هذه الاتفاقية.

التجارة في الخدمات

- يضع القواعد والضوابط للتجارة عبر الحدود في الخدمات ويحدد قطاعات الخدمات في الإمارات وإندونيسيا التي سيتم منحها الوصول إلى الأسواق بناءً على شروط معينة تحددها كل دولة والمعاملة الوطنية (أي مطلب الدولة المستوردة لمعالجة الخدمات الأجنبية وموردي الخدمات لا يقل تفضيلاً عن مزودي الخدمات والخدمات.
- تزويد دولة الإمارات بإمكانية الوصول إلى الأسواق والمعاملة الوطنية لمجموعة واسعة من قطاعات الخدمة بما في ذلك الاتصالات، والتعليم الإنشائي، والتمويل، والتأمين، والصحة، والسياحة، والسفر، والتوزيع، والنقل.
- يسمح بالوجود المؤقت للزوار من رجال الأعمال والمحولين داخل الشركات من دولة الإمارات وإندونيسيا لتقديم الخدمات في بلد كل منهما.

التجارة الرقمية

- التأكد من أن الإمارات وإندونيسيا لن تفرض أي رسوم جمركية على المعاملات الإلكترونية، بما يتماشى مع الممارسات الحالية لمنظمة التجارة العالمية.
- يشجع على زيادة التعاون في مجالات تشمل المصادقة الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية، وحماية المستهلك عبر الإنترنت، وحماية البيانات الشخصية، والتجارة غير الورقية، والرسائل الإلكترونية التجارية غير المرغوب فيها، وتدفق المعلومات عبر الحدود، واستخدام الإنترنت للتجارة الرقمية.
- فتح تعاون مستقبلي في المجالات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية والأمن السيبراني.
- استبعاد فصل التجارة الرقمية من تسوية المنازعات.

الملكية الفكرية

- يقوي حماية حقوق الملكية الفكرية، لا سيما في المجالات المتعلقة بفترة سماح براءات الاختراع، وحماية الاختبارات غير المكشوف عنها أو البيانات الأخرى للمنتجات الصيدلانية، والعلامات التجارية المعروفة، وأسماء البلدان.

- يعزز الشفافية ويضمن أن الإمارات وإندونيسيا توفران معلومات يمكن الوصول إليها فيما يتعلق بتوافر الملكية الفكرية، ونطاقها، وإنفاذ الاستحواذ، ومنع إساءة الاستخدام في كلا البلدين.

- تشجيع التعاون في قضايا الملكية الفكرية ذات الصلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنشطة العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وكذلك توليد التكنولوجيا ونقلها ونشرها.

- يوفر الحماية للعلامات المشهورة، بغض النظر عما إذا كانت مسجلة، ويوفر طريقة لرفض أو إلغاء التسجيل وحظر استخدام العلامات المشهورة من الإمارات أو إندونيسيا عند التقدم بطلب للحصول عليها أو استخدامها من قبل طرف غير مصرح له من المحتمل أن يسبب التباسًا مع علامات متطابقة أو مشابهة أو قد يخدع الجمهور.

المشتريات الحكومية

- يخلق الفرص لموردي السلع والخدمات الإماراتية للمشاركة في العطاءات التي تقدمها الجهات الحكومية في إندونيسيا.

- السماح لكلا البلدين بالاستفادة من تجارب وخبرات الطرف الآخر في إدارة المشتريات الحكومية.

- يخلق فرصًا لموردي السلع والخدمات الإندونيسية للمشاركة في العطاءات التي تقدمها الجهات الاتحادية في دولة الإمارات وفقًا للمعايير التالية:

- يقدم المورد منتج / خدمة غير متوفرة في السوق المحلي.

- عدم وجود موزع محلي.

- عدم وجود منتجات بديلة في السوق المحلي.

- فرق كبير في السعر بين المورد المحلي والخارجي.

المعالجات التجارية

- وضع تدابير لمعالجة التجارة التفضيلية لمنع المنافسة غير العادلة، مثل الإغراق وإعانات السلع المستوردة، وتيسير عملية التحقيق في معالجة التجارة، ولتمكين المشاورات قبل الشروع في تحقيق معالجة تجارية.

- وضع قواعد وإجراءات لتنفيذ تدابير الحماية الثنائية إذا ارتفعت السلع المستوردة الخاضعة لإلغاء التعريفة فجأة إلى الكميات التي يمكن أن تسبب أو تهدد بإلحاق أضرار جسيمة بالصناعة المحلية.

- يضمن حقوق الإجراءات القانونية الواجبة في تحقيقات علاج التجارة لمصلحة المصدرين الإماراتيين والإندونيسيين من خلال ضمان الإخطارات المناسبة وفي الوقت المناسب.

تسوية المنازعات

- تمكين المشاورات والوساطة بين دولة الإمارات وإندونيسيا بشأن أي قضية أو نزاع يتعلق بتفسير وتطبيق هذه الاتفاقية بهدف الوصول، حيثما أمكن، إلى حل متفق عليه بشكل متبادل.

- وضع قواعد وإجراءات وجداول زمنية محددة بوضوح لاستكمال قضية تسوية المنازعات إذا لم تتمكن الإمارات أو إندونيسيا من الامتثال لالتزاماتها بموجب اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة، بما في ذلك مبادئ وإجراءات التعويض المالي والانتقام التجاري، وعلاج الملاذ الأخير في النزاع نظام التسوية.

- يؤسس نظام تسوية نزاعات فعال وفي الوقت المناسب يتطلب تسليم تقرير اللجنة النهائي إلى الإمارات وإندونيسيا في غضون مائة وعشرين (120) يومًا من تاريخ تشكيل اللجنة.

- ينظم عملية تنفيذ تقرير اللجنة النهائي، ويضع القواعد المتعلقة بالتعويضات المؤقتة التي يتم تنفيذها في حالة عدم الامتثال لتقرير اللجنة، ويؤسس الحق في تعليق المزايا أو الالتزامات الأخرى إذا لم يمتثل الطرف المستجيب لتقرير اللجنة

الاستثمار

- يشير إلى اتفاقية الاستثمار الثنائي بين الإمارات وإندونيسيا (BIT)، الموقعة في عام 2019، وأي تعديلات لاحقة.

- إنشاء المجلس الفني الإماراتي الإندونيسي للاستثمار بهدف تعزيز وتسهيل ومراقبة الأنشطة الاستثمارية، وكذلك تحديد فرص توسيع الاستثمارات وتبادل المعلومات وزيادة الشراكة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة وإزالة العوائق التي تواجه تدفقات الاستثمار وتسهيل ودعم استثمار صناديق الثروة السيادية.

- يستثني فصل الاستثمار من تسوية المنازعات.

الشركات الصغيرة والمتوسطة

- يُمكّن الشركات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات وإندونيسيا من الوصول إلى المعلومات اللازمة للدخول إلى سوقي بعضهما البعض، بما في ذلك القوانين واللوائح والإجراءات وتسجيل الأعمال واللوائح الفنية والمعايير وبرامج الشركات الصغيرة والمتوسطة.

- تعزيز التعاون بين المراكز المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، وحاضنات ومسرعات الأعمال، ومراكز دعم الصادرات، والشركات الصغيرة والمتوسطة التي يملكها الشباب والنساء والشركات الناشئة.

- إنشاء لجنة للشركات الصغيرة والمتوسطة ذات وظائف واضحة لتمكين هذه الشركات من المشاركة وتزويدها بالأدوات للاستفادة من الفرص المتاحة في اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة.

الاقتصاد الإسلامي

- يلزم دولة الإمارات وإندونيسيا بتعزيز القطاعات الحالية والمستقبلية للاقتصاد الإسلامي.

- التشجيع على زيادة تيسير وتشجيع الاستثمار والتمويل والتجارة في السلع والخدمات ونشرها التي تساهم في تنمية الاقتصاد الإسلامي.

التعاون الاقتصادي

- تشجيع التعاون المستقبلي في المجالات التي لم يتم تناولها في الفصول الأخرى، بما في ذلك مجالات مثل السياحة والصحة وسياسات المنافسة والزراعة ومصايد الأسماك.

- إتاحة المشاورات والتعاون في المجالات المهمة ذات الاهتمام المستقبلي لكلا البلدين.

- إنشاء لجنة خاصة لمتابعة التنفيذ الفعال لهذا الفصل على أساس برنامج سنوي تعتمده اللجنة المشتركة.

الأحكام العامة

- يؤسس، وفقاً لسلطة اللجنة المشتركة، آلية لمراجعة وتقييم النتائج والتشغيل الشامل للاتفاقية في ضوء الخبرة المكتسبة أثناء تطبيقها وأهدافها.

- تزويد دولة الإمارات وإندونيسيا بإمكانية النظر في أية تعديلات على الاتفاقية قد يقترحها أي من الطرفين، بما في ذلك تعديل الامتيازات المقدمة بموجب هذه الاتفاقية.

- يشجع الإمارات وإندونيسيا على حل النزاعات الناشئة عن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية أو أي اتفاقية أخرى تتعلق بتحرير السوق يكون كلاهما طرفًا فيها.

المشاورات
حول التفاوض التجاري

ملخص

نفذت دولة الإمارات نهجا شاملا للحكومة في مفاوضات اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع إندونيسيا. وتقود وزارة الاقتصاد فريق المفاوضات التجارية الإماراتي ويضم أعضاء من العديد من الجهات الحكومية والقطاع الخاص في الدولة. تتضمن عملية التفاوض التجاري لدولة الإمارات تحليل الجدوى الاقتصادية لاتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة المحتملة مع دولة شريكة، ومشاورات مع أصحاب المصلحة من القطاع الخاص، ونطاق واختصاصات متفق عليها مع الدولة الشريكة، وجولات من جلسات مجموعة عمل التفاوض عبر كل فصل من فصول اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة.

تتضمن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة الإماراتية الاندونيسية 18 فصلاً و7 ملاحق وثلاثة خطابات جانبية، وكلها متاحة على موقع وزارة الاقتصاد:
https://www.moec.gov.ae/cepa
وخلال عملية التفاوض مع إندونيسيا، جرى استطلاع آراء القطاع الخاص في دولة الإمارات وتلقت الوزارة تعليقات على أحكام الفصول وعروض / طلبات الوصول إلى السوق من الشركات العاملة في القطاعات ذات الأولوية. وساعدت هذه المشاورات في تعزيز المصالح الاقتصادية لدولة الإمارات في إندونيسيا وتأمين أفضل اتفاقية للشركات الإماراتية.

حوكمة اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة

يوافق مجلس الوزراء في دولة الإمارات على تفويض وأعضاء اللجنة العليا للمفاوضات التجارية لدولة الإمارات ويصدق على جميع اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة في صورتها النهائية.

تقوم اللجنة العليا للمفاوضات التجارية في دولة الإمارات بمراجعة الشروط النهائية لاتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة وتدير الأمور الاستراتيجية والقضايا الحساسة.

تقوم اللجنة الوطنية للمفاوضات التجارية في دولة الإمارات بمراجعة واعتماد اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة النهائية، وتدير العلاقات مع الدول الشريكة، وتطور استراتيجية اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة لكل دولة شريكة، وتشرف على محادثات الاتفاقية والاتصالات الاستراتيجية في هذا الشأن.

يتألف فريق التفاوض التجاري الإماراتي من خبراء اقتصاديين ومحللين تجاريين وخبراء في الشؤون القانونية والعلاقات العامة من مختلف الجهات الحكومية والخاصة.

الأثـــر الاقتصادي

ملخص

كما هو الحال مع اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الإماراتية الأخرى، تعتبر هذه الاتفاقية أساسية لجهودها لبناء اقتصاد الدولة على مدار الخمسين عامًا القادمة. وتعد هذه الاتفاقية الثالثة التي توقعها دولة الإمارات، وستساهم كغيرها في تعزيز مكانة الإمارات كمركز اقتصادي عالمي.

من حيث الأرقام، فإن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات وإندونيسيا ستعمل على:

- زيادة تدفقات التجارة الثنائية من 3 مليارات دولار أمريكي إلى ما يزيد عن **10 مليارات دولار أمريكي** سنوياً في غضون خمسة أعوام من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.
- إضافة **0.87%** إلى الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات بحلول عام 2030 - أو 4.6 مليار دولار أمريكي
- زيادة الصادرات بنسبة **0.64%** بحلول عام 2030 - بقيمة **3.2 مليار دولار أمريكي**
- زيادة قيمة التجارة في الخدمات إلى **630 مليون دولار أمريكي** بحلول عام 2030

- تحقق الاتفاقية ذلك من خلال:
  - إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية
  - إزالة الحواجز غير الجمركية أمام التجارة
  - تسهيل الوصول إلى الأسواق لقطاعات الخدمات
  - توفير منصة للشركات الصغيرة والمتوسطة للتوسع دوليًا
  - تشجيع الاستثمار وتسهيله

لقد حاولت دولة الإمارات العربية المتحدة خلق صفقة متوازنة تحقق ربحا للجانبين مع الأخذ في الاعتبارحماية الصناعات المحلية.

- **ستمكن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة الإماراتية الإندونيسية من زيادة الاستثمارات في القطاعات ذات الأولوية مثل:**
  - **الخدمات اللوجستية**
  - **الطاقة المتجددة**
  - **التصنيع**
  - **الاقتصاد الإسلامي**

الاقتصاد الإسلامي مثير للاهتمام بشكل خاص. وتلزم اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة كلا الطرفين بتعزيز القطاعات الحالية والمستقبلية للاقتصاد الإسلامي.

- ستبلغ قيمة الاقتصاد الإسلامي العالمي 3.2 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2024 على مستوى العالم، مما يجعله أحد أسرع القطاعات نموًا في النظام المالي العالمي ومنصة رئيسية للتنويع الاقتصادي.
- ستعمل اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة على تنمية قطاعات الأغذية والمشروبات الحلال، والأزياء، ومستحضرات التجميل، والتمويل، والأدوية - التي تحتل فيها الإمارات المرتبة الأولى بين الدول الخمس الكبرى.

الخطوات التالية

- ستواصل دولة الإمارات التشاور مع أصحاب المصلحة من خلال آليات رسمية وغير رسمية بينما تطور سياستها التجارية المستقلة بشكل أكبر وتعمل على توسيع شبكتها من خلال اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة.
- عند دخول اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة حيز التنفيذ مع إندونيسيا، نشجع شركات القطاع الخاص على مشاركة أي ملاحظات حول المشكلات التي تنشأ أو الحواجز أمام التجارة المتعلقة بالاستفادة من فوائد اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع فريقنا عبر البريد الإلكتروني: CEPA@Eeconomy.ae

www.moec.gov.ae/cepa

cepa@economy.ae